العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل)

المدرس الدكتور
جاسم يونس الحريري(*)

المقدمة:

مرت العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي منذ عقد الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم بمجموعة من المتغيرات الجوهرية التي أثرت على طبيعة وكينونة هذه العلاقات ، فأغلب الباحثين لاحظوا التطور المهم لأوجه العلاقات بين الطرفين أثناء الحرب العراقية الايرانية"١٩٨٠-١٩٨٨" ، حيث كانت دول الخليج العربي تدعم مواقف العراق أثناء الحرب، لانها ترى أن ذلك يمثل وسيلة لتحجيم أي طموحات أيرانية جيوسياسية، ولوجستية في منطقة الخليج العربي ، ناهيك أنها أرادت ابعاد دولها وشعوبها من الاثار المباشرة لتلك الحرب الطاحنة ، والحفاظ على بنيتها التحتية من آثار التدمير ، والهلاك جراء تلك الحرب.

وقد طرا تغير في طبيعة العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي في عقد التسعينات من القرن المنصرم ، وخاصة بعد أحداث ٢آب/أغسطس ١٩٩٠ ، حيث أعلن العراق عن قطع العلاقات مع العديد من هذه الدول بسبب دعمها الكويت ، وترشح عن ذلك حصول أزمة في العلاقات بين الطرفين بسبب هذه الاحداث، وبالرغم من ذلك كان الموقف الشعبي الخليجي متعاطفا مع الشعب العراقي أثناء فترة الحصار الاقتصادي عليه الذي استمر أكثر من ١٤ عاما ، خاصة بعد ولادة تداعيات خطيرة جراء ذلك الذي انعكست نتائجه السلبية على مختلف شرائح المجتمع العراقي من النساء ، والشيوخ ، والاطفال الذين أصيبوا بالعديد من الويلات والمآسي ، وخاصة بعد وفاة أكثر من مليون طفل عراقي جراء الحصار بسبب ضعف التغذية ، وانتشار الامراض السرطانية ، والتشوهات الخلقية في الولادات الجديدة والاوبئة .

وبعد منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي حدث انفراج بسيط في العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي ، نتج عنه إعادة نوع من العلاقات بين الطرفين الذي تمثل بالزيارات المتبادلة ، وتوقيع بعض الاتفاقيات في ضوء مذكرة التفاهم بين الامم المتحدة والعراق" النفط مقابل الغذاء" .الا أن دول

(*) المدرس في مركز الدراسات الدولية /جامعة بغداد

جراء ذلك في التحضيرات العسكرية ، واللوجستية لغزو العراق في آذار/مارس٢٠٠٣ ، حيث وضعت هذه الدول أراضيها ، ومياهها ، وأجوائها ، ومطاراتها ، وقواعدها العسكرية لصالح انجاح عملية اجتياح العراق ، بالرغم من الرفض الشعبي الخليجي لوجود القوات الاجنبية داخل الاراضي الخليجية ، واستخدامها كقواعد خلفية للعدوان على العراق مما أدى الى حدوث تغييرات لوجستية في مقر القوات الامريكية وانتقالها من المملكة العربية السعودية الى قطر ، ولكن بعض هذه الدول أصرت على فتح أراضيها لمرور القوات الغازية الى العراق كالكويت ، بينما ساهمت دول أخرى في الجهد العسكري غير المنظور وخاصة في المجالات الفنية ، والاستخبارية.

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق أصبح الحديث عن العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي يشوبه مزيد من التعقيد ، والتشابك وهو نابع من عدة أسباب وهي كما ياتي:-

١. بروز ردود فعل متناقضة بين دول الخليج العربي تجاه ما يجري في العراق منذ بدء الاحتلال في التاسع من نيسان/أبريل٢٠٠٣ ولحد الان.
٢. تعقيدات المشهد السياسي العراقي في ظل استمرار الانفلات الامني ، بالرغم من حدوث عدة متغيرات سياسية، الا أن هذا الاضطراب في المشهد السياسي أثر بصورة أو باخرى على علاقات العراق مع دول الخليج العربي ، وازدياد هواجس هذه الدول، خاصة اذا انتقلت ملامح الاحتقان الطائفي ، والعرقي ، الى تخوم دولها لاسيما أنها تحتضن في نسيجها الاجتماعي أعراقاص وطوائف مختلفة قريبة من ماهو موجود داخل العراق ، والخشية من التداعيات السياسية والامنية عليها .
٣. تأثيرات العوامل الاقليمية والدولية على العراق بعد الاحتلال ، وتأثر المشهد السياسي العراقي بها ، واحتمالية تصادم تلك الارادات مع المصالح الخليجية في العراق .

وقد حدثت عدة تطورات في صيرورة العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي خلال السنوات الثلاث الماضية نتج عنها اعادة النظر في طبيعتها بين الطرفين من خلال دراسة القيادات السياسية في العراق ودول الخليج العربي لكل الاسباب التي يمكن أن تؤدي الى عودة هذه العلاقات ، حيث أن العراق له دوافعه للتقرب من دول الخليج العربي والاخيرة لها مبرراتها لاعادة النظر بالعلاقات مع العراق.

وفي ضوء ذلك أصبحت العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي محط اهتمام الباحثين في

شأن العلاقات الاقليمية في المنطقة ، وأضحى ضرورة رصد طبيعة تلك العلاقات وانعكاساتها على دول الخليج العربي وأثرها على المشهد السياسي العراقي مهما وضروريا ، ويأتي هذا البحث دلالة على اهتمام الباحثين للغور في حيثيات هذه العلاقة ، وإضاءة أبعادها ، وتطوراتها ، وأهميتها بالنسبة للعراق ودول الخليج العربي في المستقبل المنظور.

وبني هذا البحث على فرضية مفادها" تتميز العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي بالاندفاع الحذر ، لكن يمكن تطويرها وجعلها ترتقي نحو بناء روابط متينة من خلال الاندفاع الطبيعي بين الطرفين". ويطرح هذا البحث عدة تساؤلات مهمة يراها ويعدها أهم إشكالياته التي سيحاول البحث إثباتها والاجابة عليها وهي :- س :- ماهي دوافع العراق ودول الخليج العربي لاعادة العلاقات بينهما؟ س:-وماهي طبيعة العلاقات بين الطرفين منذ عام٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٦ ؟ س:-وماهو مستقبل العلاقات بين الطرفين؟.

ويتالف هذا البحث من أربعة مباحث رئيسة الاول يستعرض دوافع العراق لاعادة العلاقات مع دول الخليج العربي ، والثاني يؤشر دوافع دول الخليج العربي لاعادة العلاقات مع العراق ، أما المبحث الثالث فسيسلط الضوء على طبيعة العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي ، أما المبحث الرابع والاخير فيستعرض رؤية مستقبلية لآفاق العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي.

المبحث الاول

دوافع العراق لاعادة العلاقات مع دول الخليج العربي

بالرغم من تعقيدات المشهد السياسي العراقي ، وتعاظم التوتر الطائفي ، وتداعيات الاضطراب الامني ، الا أن الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاحتلال الامريكي وضعت نصب أعينها الانفتاح الاقليمي والدولي لدعم مسيرة العراق السياسية ، وجذب دول الخليج العربي للاستثمار في العراق لتحسين وتخفيف معاناة الشعب العراقي ، جراء الانفلات الامني أمنيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا، حيث أن تواجد الشركات الخليجية في العراق سيستقطب العمالة العراقية العاطلة ، وتنشيط الاقتصاد العراقي ، ناهيك أن القيادات السياسية العراقية تحاول إزاحة أية معرقلات للعلاقات مع دول الخليج العربي من خلال البدء بتأسيس أرضية متينة من العلاقات مع تلك الدول.

وفي هذا الاطار يؤكد نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي على بدء العراق بتحرك سياسي واسع تجاه دول الخليج العربي من خلال الزيارات ، واللقاءات المشتركة لفتح صفحة جديدة مع تلك الدول .وفي هذا الاطار يقول المالكي قبل زيارته لاحدى دول الخليج العربي أن أهداف زيارته هي " فتح أفاق العلاقة

الاخوية والاستراتيجية بيننا وبين هذه الدول الشقيقة ، وأنا آثرت أن أبدأ زياراتي خارج البلد الى الدول الخليجية ، وأعني في هذه الزيارة الكثير ، وآمل منها الكثير على صعيد تنمية التبادل الاخوي ، والودي ، والسياسي بما ينعكس أيجابيا على وضع العراق سياسيا ، وأمنيا ، واقتصاديا وبما يعزز استقرار المنطقة ، وأتمنى أن يكون لاشقائنا العرب دور فاعل في هذا الامر"[١].

ويرى المالكي أن العراق يتفهم ضرورة وضع كل ماهو له علاقة بتعكير العلاقات مع دول الخليج العربي الى الوراء ، والانطلاق نحو الامام لبناء علاقات جديدة ترتكز على التعاون ، والاحترام المشترك ، ويؤكد في هذا الصدد حول الكويت على أنها دولة شقيقة ، وجارة ، ويتطلع الى ردم كل مخلفات الماضي " وطموحنا هو تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ، والارتقاء بها الى مستوى أفضل"[٢].

وفي مناسبة أخرى أكد المالكي "أن الحكومة العراقية تسعى الى بناء جسور الثقة ، والعلاقات الايجابية مع الكويت وباقي الدول العربية المبنية على أسس وقواعد تخدم المصالح المشتركة"[٣].

ومن جانب آخر يوضح طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي أن العراق يسعى من خلال لقاءاته مع الاشقاء العرب ومنهم قادة دول الخليج العربي لابراز الدور العربي داخل الساحة العراقية لمجابهة التحديات الاقليمية والدولية التي تحيط بالعراق ، ويقول الهاشمي في هذا الشان أنه يستهدف من زيارات المسؤولين العراقيين لدول الخليج العربي " مطالبة قادة الدول التي يزورها بتكثيف الوجود العربي في العراق بعد حالة الغياب الطويل ، لاسيما في ظل وجود مشروع لتغييب الهوية الاسلامية للعراق "[٤].

وعد الهاشمي " أن الغياب العربي لاتتوقف آثاره السلبية على استقرار وأمن العراق وحده وأنما تمتد الى تهديد الامن القومي"[٥].

وطالب بان تكون هناك" نظرة جديدة لمعالجة الملف العراقي برمته من خلال نظرة موضوعية، ووقفة عربية مسؤولة أصبحت مطلبا لامفر منه"[٦].

ويبدو مما سبق ذكره أن القيادات السياسية العراقية بعد الاحتلال الامريكي أدركت رؤيا مهمة لاتقبل الشك أو التاؤيل مفادها أن دول الخليج العربي مجموعة عربية أقليمية مهمة للعراق للاستفادة منها

---

[١] **شأن الحدود العراقية – الكويتية رهن بالقواعد الدولية ، صحيفة العدالة ، العدد ٧٣٩ ، (بغداد ،٤ تموز ٢٠٠٦)، ص٢٣**
[٢] **المرجع نفسه.**
[٣] **المالكي: سياستنا مبنية على تثبيت العلاقات المتينة بين العراق وجيرانه ، صحيفة الصباح ، العدد ٨٧٩ ، (بغداد ، ٦ تموز٢٠٠٦) ، ص٢.**
[٤] **المرجع نفسه.**
[٥] **المرجع نفسه.**
[٦] **المرجع نفسه.**

سياسيا ، واقتصاديا ، وهي نظرة براغماتية نوعا ما ، ناهيك أن هذه الدول لها ملفات عديدة مع العراق قبل وبعد الاحتلال الامريكي كالموقف من الوضع الجديد في الساحة السياسية العراقية ، والاحتقان الطائفي وتداعياته على دول المنطقة ، والوجود الامريكي في العراق وانعكاساته على ذلك الوجود فيها بالرغم من وجود مقرات عسكرية ولوجستية شبه دائمة في بعضها كما في الكويت، وقطر، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين، لذلك طرحت القيادات السياسية العراقية خطوط سياستها الخارجية ، وخاصة تجاه دول الخليج العربي في ميدان التجربة والقياس لاختبار ردود الفعل الخليجية التي ستنتج أثر ذلك نتائج قد تكون ايجابية أو عكسها لابراز التطورات الحاصلة في أطر العلاقات بين الطرفين على الاقل في الزمن المنظور.

المبحث الثاني

دوافع دول الخليج العربي لاعادة العلاقات مع العراق

تنظر دول الخليج العربي الى العراق بعد الاحتلال الامريكي نظرة مركبة ، فهي من جانب لها علاقات تأريخية مع العراق ، ومن جانب آخر لديها صلات قوية مع الولايات المتحدة الامريكية والتوفيق بين الطرفين يحتاج الى وقفة خاصة من قبلها ، لاسيما أن المشهد السياسي العراقي حفل بالعديد من الاشكاليات والمعضلات ، وتبعا لذلك تولدت أثر ذلك دوافع خليجية لاعادة العلاقة مع العراق وسيتم استعراض أبرز تلك الاشكاليات التي حفزت دول الخليج العربي للمضي في علاقاتها مع العراق.

١. ملف الامن في العراق:-

لاتقلل دول الخليج العربي من الاثار الخطيرة للاحتلال الامريكي للعراق وانعكاساتها على الملف الامني في العراق ، لابل على أمن المنطقة كلها حيث يرى الشيخ حمد بن خليفة ال ثان أمير دولة قطر " أن غزو العراق كان أهم الاحداث التي وقعت عام ٢٠٠٣ ، داعيا الى التعامل مع هذا الملف بحكمة وواقعية" وكرر دعوة بلاده " للحفاظ على وحدة العراق وتمكينه من استعادة سيادته ، وتأليف حكومة ديمقراطية " مؤكدا أن " قيام عراق ديمقراطي يساهم في تحقيق الامن ، والاستقرار في المنطقة"[٧].

من جانبه أكد الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة " حرص دولة الامارات قيادة ، وحكومة ، وشعبا على تقديم الدعم اللازم للشعب العراقي للوقوف الى جانبه في

[٧] **أمير قطر دعا الى التعامل مع الملف العراقي بحكمة وواقعية ، صحيفة النهار اللبنانية ، العدد٢١٨٤٠ ، (بيروت ، ٢٠٠٤/١/١١) ، ص٦.**

محنته التي يمر بها ، ومساعدته على العودة الى اطار المنظومة الدولية باسرع وقت ممكن"[٨]. وقال أن " دولة الامارات وهي تتابع مايجري من أحداث في العراق تبدي قلقها وحزنها الشديدين لما وصلت اليه الاوضاع الامنية" داعيا " المجتمع الدولي الى المشاركة بفعالية في تحقيق الامن والسلام في ربوع العراق بما يضمن لشعبه الاستقرار ، والمضي في عملية البناء والتنمية"[٩].كما دعا كافة " الاطياف ، والتيارات، والمذاهب العراقية، الى الاحتكام للغة العقل ، وتفضيل مصلحة الوطن على أية نزاعات أو أحقاد من شانها أن تشتت ، وتغذي الفرقة بين أفراد الشعب العراقي الواحد"[١٠].

٢.ملف المصالحة الوطنية:-

طرحت الحكومة العراقية في عهد نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي مبادرة المصالحة الوطنية لتخفيف الازمة الداخلية في الساحة السياسية العراقية ، حيث أبدت بعض دول الخليج العربي مواقف متعددة تتفق على دعم هذه المبادرة ، فمثلا يقول الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي " نحن نشاطر الجميع قلقهم من سوء الاوضاع الامنية في العراق ، وارتفاع وتيرة الاعمال الارهابية التي يروح ضحيتها العشرات من الابرياء المدنيين يوميا ونجدد ادانتنا لها" وأكد الشيخ محمد أهمية مبادرة رئيس الحكومة العراقية في تحقيق المصالحة الوطنية قائلا " لاتنمية دون أمن ، ولاأمن من دون مصالحة وطنية"[١١].

وقد أكدت المملكة العربية السعودية على لسان الملك عبد الله بن عبد العزيز حرص واستعداد المملكة وبكل السبل لانجاح مبادرة المصالحة الوطنية[١٢].

٣.ملف الوحدة الوطنية :-

أكدت المملكة العربية السعودية أنها تقف صفا واحدا مع كل القوى الوطنية التي تعمل من أجل وحدة العراق ، وتتصدى لمحاولات تفكيكه وتجزئته، واشعال الفتنة بين أبنائه على أساس الطائفة،

---

[٨] **رئيس دولة الامارات يدعو المجتمع الدولي للمشاركة بفعالية لتحقيق الامن والسلام في ربوع العراق ، صحيفة العدالة ، العدد٧٣٩ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/٤) ، ص١.**

[٩] **المرجع نفسه.**

[١٠] **المرجع نفسه.**

[١١] **الكويت تؤكد أهمية الجهود الدولية والاقليمية في العمل من أجل استتباب الامن في العراق ، صحيفة العدالة ، العدد٨٠٤ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٩/٢٠) ، ص٣.**

[١٢] **ملك السعودية يؤكد لعبد المهدي أستعداده لانجاح مبادرة المصالحة الوطنية ، صحيفة الصباح ، العدد ٩٤١ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٩/٢١) ، ص١.**

والعرق، والمذهب[١٣]. وأضافت المملكة من خلال مواقفها "قناعة المملكة الراسخة هي أن في وحدة العراق تحقيقا لمصلحة الشعب العراقي كله ، وتوطيدا لامن واستقرار المنطقة وحفظا لتوازن القوى بها"[١٤].

ويبدو مما سبق ذكره أن دول الخليج العربي تدرك أن عودة علاقاتها مع العراق ضرورة أستراتيجية لها لانها ليست بمنأى جراء مايجري في العراق وخاصة في مجال خلق نموذج يكون له امكانية انجازه في الدول الاخرى وخاصة في دول المنطقة ودول الخليج العربي ، حيث أن هذه الدول بدأت تنظر الى علاقاتها مع العراق هي نتيجة حتمية لاحتواء مايجري فيه من تطورات ، وتقليل أي انعكاسات قد تنتقل اليها وخاصة في مجال اعطاء الفرصة لبعض الطوائف داخل المجتمعات الخليجية"الشيعة" التي تعتبر نفسها مصابة بنوع من التهميش .

المبحث الثالث

طبيعة العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي

تنوعت وتشعبت مجالات التعاون بين العراق ودول الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي وأزدادت اللقاءات المشتركة ، واسهامات الشركات الخليجية لدعم الاقتصاد العراقي ، والاستثمار داخل الاراضي العراقية لذلك سيتم استعراض أبرز المجالات التي أعيدت لها الحياة من جديد في إطار العلاقات بين الطرفين.

١ .المجال السياسي:-وتنوعت العلاقات في هذا الاطار في اتجاهين :-

أ- التعاون البرلماني:-

شكل مجلس النواب العراقي والبحريني لجنة مشتركة لتعزيز العلاقات بينهما ، فيما أبدت مملكة البحرين أستعدادها لدعم عودة العراق لاشغال مقعده في البرلمان العربي ، ودعمها لمشروع مبادرة المصالحة الوطنية، جاء ذلك خلال المباحثات التي جمعت رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور محمود المشهداني بنظيره البحريني خليفة بن أحمد الظهراني في المنامة في التاسع من تموز/يوليو ٢٠٠٦ .وقال المشهداني " أن هذه اللجنة ستمهد لفتح الطريق أمام توسيع العلاقات التي وصفها بالتاريخية " مشيرا الى " رغبة العراق باستعادة علاقته مع الدول العربية " وبحث الجانبان سبل الارتقاء بالعلاقات البرلمانية بين البلدين ، وتبادل

[١٣] **مجلس الوزراء السعودي يؤكد دعم المملكة لوحدة العراق ، صحيفة الدستور البغدادية ، العدد ٩٤٢ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١٠/١٨) ، ص٢.**

[١٤] **المرجع نفسه.**

الخبرات ، والتجارب الديمقراطية ، والبرلمانية بين مجلسي البلدين ، وأكدا عمق ومتانة العلاقات التي تربط بين شعبي البلدين[١٥].

وأكد رئيس البرلمان البحريني دعمه الكامل للعراق وللجهود الرامية لتعزيز وحدته واستقراره وحرصه على إقامة أفضل العلاقات مع البرلمان العراقي ، واستعداد البرلمان البحريني لتقديم خبراته ، وتجاربه للعراق في مجال تدريب موظفي البرلمان العراقي ، مؤكدا ضرورة مشاركة العراق في الفعاليات، والاجتماعات ، والمحافل البرلمانية العربية، والاسيوية ، والدولية وتحديدا في أعمال واجتماعات الاتحاد البرلماني العربي ، وضرورة إشغال مقعد العراق في اجتماعات البرلمان العربي[١٦].

وفي مناسبة أخرى هنأ رئيس مجلس النواب العراقي نظيره الكويتي جاسم محمد الخرافي بمناسبة إعادة إنتخابه رئيسا لمجلس الامة الكويتي ، وأعرب عن تمنياته لرئيس مجلس الامة الكويتي ولاعضاء المجلس بالموفقية ، والنجاح في أداء مهامهم ، وتحقيق مصالح وتطلعات الشعب الكويتي ، وأكد حرصه الشديد على توطيد العلاقات البرلمانية بين مجلسي البلدين ، والارتقاء بالعلاقة الاخوية المتميزة الى آفاق أوسع وبما يخدم مصالح وطموحات البلدين[١٧].

ب–المجال الدبلوماسي:–

خلال زيارة رئيس مجلس النواب العراقي الى مملكة البحرين في تموز ٢٠٠٦ لمس خلال محادثاته مع وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بن محمد ال خليفة في المنامة استعدادا بحرينيا عاليا لارسال بعثة دبلوماسية تمثل البحرين في بغداد ، وأكد الوزير البحريني أن استعداد مملكة البحرين لارسال بعثتها الدبلوماسية الى بغداد مرتبط بتحديد الظروف من الجانب العراقي التي تستند لبعض المعايير وقال رئيس مجلس النواب العراقي " أن وزير خارجية مملكة البحرين أبدى استعداده لان يكون وزيرا رديفا للخارجية العراقية ، وتقديم السبل الكفيلة لحل بعض المشكلات مع الاصدقاء ، وحرصا منه على تطوير العلاقات الخارجية للعراق مع الدول العربية والاسلامية "[١٨].

ج–الزيارات المتبادلة :–ويمكن أبراز أهم تلك الزيارات :–

---

[١٥] البحرين تؤكد دعمها لمشروع المصالحة الوطنية ، صحيفة الصباح ، العدد٨٨٢ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١٠/١٠) ، ص١. كذلك أنظر عبد الكريم الهاشمي ، رئيس مجلس النواب يبحث مع نظيره البحريني سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين البلدين ، صحيفة العدالة ، العدد٧٤٤ ، (بغداد، ١٠تموز٢٠٠٦) ،ص٢.

[١٦] المرجع نفسه.

[١٧] المشهداني يهنئ نظيره الكويتي بمناسبة إعادة إنتخابه ، صحيفة الصباح ، العدد٨٨٨، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/١٧) ، ص٢.

[١٨] المشهداني يؤكد أستعداد البحرين لارسال بعثة دبلوماسية ودعم الشعب العراقي وحكومته ، صحيفة الصباح ، العدد٨٨٣ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/١١) ، ص٢

أولا:- وصل رئيس الوزراء نوري المالكي الى الكويت في الرابع من تموز/يوليو ٢٠٠٦ في إطار جولة خليجية شملت المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ، حيث سعى خلال جولته الى طرح المبادرة التي أطلقها للحوار ، والمصالحة الوطنية في العراق على الحكومات لكسب تأييد عربي مع الموقف العراقي في مواجهة الارهاب ، لكنه يسعى أولا لكسب التأييد الخليجي ثم ينطلق عربيا وأقليميا[١٩].

ثانيا:-زار عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية المملكة العربية السعودية في السابع عشر من أيلول/سبتمبر٢٠٠٦ التقى خلالها الملك عبد الله بن عبد العزيز ، وتم خلال اللقاء إستعراض العلاقات المتبادلة بين البلدين ، وساد اللقاء جو من الصراحة والشفافية ، وتم مناقشة سبل التعاون التجاري ، والاقتصادي ، وتم مناقشة مسالة الحجاج وتعهدت المملكة بتقديم كل الدعم للحجاج العراقيين ووعدت المملكة بتقديم كل السبل للمساعدة في أنجاح مشروع المصالحة الوطنية لحكومة المالكي[٢٠].

ثالثا:-إجتمع رئيس جمهورية العراق جلال الطالباني في الثاني والعشرين في أيلول/سبتمبر٢٠٠٦ على هامش أعمال الدورة ٦١ للجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي محمد صباح السالم الصباح ، وبحث الجانبان خلال الاجتماع مجمل الاوضاع العراقية[٢١].

رابعا :-استقبل الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح أمير الكويت في الثامن من تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٦ الامين العام لمؤسسةشهيد المحراب للتبليغ الاسلامي السيد عمار عبد العزيز ،وبحث الطرفان سبل تعزيز العلاقات بين الشعبين الجارين ، ولاسيما في المجالات الثقافية ، والعلمية ، ومدى استغلالها لتطوير الثقافة بين البلدين[٢٢]، كما تمت مناقشة الوضع السياسي العراقي الراهن

---

[١٩] المالكي يصل الكويت لبحث العلاقات الثنائية وكسب التأييد للمصالحة ، صحيفة العدالة، العدد٧٤٠، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/٥) ، ص١.

[٢٠] عبد المهدي وعبد الله يؤكدان الوقوف معا ضد الارهاب وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي ، صحيفة العدالة ، ٨٠٥ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٩/٢١) ، ص١.كذلك أنظر عبد المهدي يصل جدة لاجراء مباحثات مع كبار المسؤولين في المملكة العربية السعودية ، صحيفة العدالة ، (بغداد ، ٨٠٢، (بغداد ، ٢٠٠٦/٩/١٨) ، ص١.

[٢١] العراق يبحث تطوير العلاقات الثنائية مع الكويت ، صحيفة العدالة ، العدد٨٠٦ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٩/٢٣) ، ص٣.

[٢٢] أمير الكويت يستقبل السيد عمار عبد العزيز الحكيم ، صحيفة العدالة، العدد٨١٩ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١٠/٩) ، ص٣.

ووقوف الكويت الى جانب العملية الديمقراطية الجديدة في العراق ، كما تم بحث العلاقات الاخوية بين الكويت والعراق ، وسبل الارتقاء بها[٢٣].

خامسا:-استقبل أمير دولة الكويت الدكتور موفق الربيعي مستشار الامن القومي العراقي في الاول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ، وبحث معه العلاقات الثنائية بين البلدين ، وسبل تطويرها بما فيه خدمة الشعبين كما التقى المسؤول العراقي مع وزير الخارجيةالكويتي وبحث معه التنسيق في المجال السياسي والامني ، وضرورة التعاون والتنسيق لما فيه خدمة مصالح البلدين[٢٤].

سادسا:-أكد عضو لجنة الدفاع والامن في البرلمان العراقي النائب حسن السنيد أن وفداً وزارياً وبرلمانياً قام في نهاية كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٦ بزيارة في عدد من دول الخليج العربي منها الكويت، ومملكةالبحرين ،وسلطنة عمان ، بحث المساهمة بتعزيز الامن والاستقرار في العراق ، والدور الاقليمي المهم لهذه الدولة في دعم الامن والواقع السياسي في العراق ، والاسهام بشكل فعال في الاعمار والاستثمار بالبلاد[٢٥].

٢.العلاقات الامنية:-

أبدت عدد من دول الخليج العربي رغبتها في الاسهام في استباب الامن في العراق من خلال القيام بعدد من الخطوات الامنية لمنع دخول المتسللين من تلك الدول الى العراق ومنها المملكة العربية السعودية ، حيث قالت مجلة تايم الامريكية في منتصف شهر أيلول/سبتمبر٢٠٠٦ " أن السعودية تخطط لبناء جدار على طول حدودها مع العراق".وقالت المجلة " أن السعودية التي يقلقها الوضع الامني المتوتر في العراق خصصت مبلغ ٧ مليارات دولار كمرحلة أولى لبناء الجدار" وأضافت المجلة " أن الجدار سيحاط بأسيجة ذات مواصفات تقنية عالية في التحسس الالكتروني ، وموزد بممرات رملية دقيقة"[٢٦].

ونقلت المجلة عن دبلوماسيين سعوديين قولهم " أن السور المخطط يهدف الى منع تهريب الاسلحة والمخدرات ، والاشخاص" ، ولكنهم عبروا عن خشيتهم من تطور العنف الطائفي ، والارهاب الذي يستهدف المدنيين ، والقوات العراقية ، وانتشاره في السعودية حسب تصريح نائل الجبير الناطق

---

[٢٣] **المرجع نفسه.**

[٢٤] **أمير دولةالكويت يستقبل الربيعي على هامش مؤتمر العهد الدولي لدعم العراق ، صحيفة الصباح الجديد ، العدد٧١٢ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١١/٢) ، ص٢.**

[٢٥] **وفد عراقي يقوم بزيارة الخليج لبحث تعزيز الامن والاستقرار بالعراق ، صحيفة الصباح ، العدد١٠٠٤ ، ٢٠٠٦/١٢/١٩) ، ص٢**

[٢٦] **السعودية تبني جدارا حدوديا مع العراق ، مجلة تايم الامريكية ، ٢٠٠٦/٩/٦ ، نقلا عن صحيفة الصباح ، العدد٩٢٦ ، ترجمة مرتضى صلاح ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٩/١٣) ، ص١.**

بلسان السفارة السعودية في واشنطن الذي قال " أن حكومة بلاده تريد الاطمئنان الى عدم وقوع تسلل عبر الحدود العراقية الى السعودية"[٢٧].

ومن جانب أخر أكد الامير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية السعودي أن " بلاده ساعية في حفظ حدودها مع العراق وخصوصا في ظل الاضطرابات الامنية التي تعصف بالمنطقة " وعد الامير أحمد " أن السياج الامني الذي ستعمل بلاده على انشائه على الحدود السعودية – العراقية سيوفر حماية جيدة بين حدود البلدين"[٢٨].

وفي نفس الاتجاه وقعت الكويت والعراق محضر تفاهم في نهاية شهر تشرين الثاني /نوفمبر٢٠٠٦ حول الحدود البرية والبحرية، وصرف تعويضات للعراقيين أصحاب المزارع ، والدور التي دخلت ضمن الحدود الكويتية بعد ترسيم الحدود بين البلدين .وقال الدكتور محمد حمود الحاج بدن وكيل وزارة الخارجية العراقية قبيل التوقيع على هذا المحضر أنه بحث خلال زيارته للكويت مع نظيره خالد الجار الله الخطوات العملية لامن الحدود بهدف منع التجاوزات من الطرفين ، والاتفاق على تسمية ضباط ارتباط ، وقيام دوريات من الجانبين على طول الحدود لمعالجة أي تجاوز اني، وذلك بقيادة ضباط رفيعي المستوى من البلدين[٢٩].

٣.العلاقات الاقتصادية :-تتنوع هذه العلاقات في أربع مجالات وهي:-

أ-ملف الديون العراقية:-

قال التقرير الصادر عن مؤسسة الشال للاستثمارات الكويتية " أنه يجب تفهم احتياجات العراق حول اسقاط نسبة من التعويضات عليه"وحث التقرير على ضرورة" تفهم أوضاع العراق، وخلق علاقات مصلحة قوية معه، وذلك بطلب فتح الباب أمام مفاوضات ثنائية، أومتعددة الاطراف، طويلة معه، ويفترض أن يكون لدينا فريق قادر لديه مقترحات محددة حول تمويل الالتزامات على العراق لصالحنا

---

[٢٧] **المرجع نفسه.**

[٢٨] **تركي السهيل ، السعودية تؤكد بناء سياج أمني على حدودها مع العراق لمكافحة عمليات التسلل، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد١٠١٧٣ ،(لندن ، ٢٠٠٦/١٠/٥) ، ص٣.كذلك أنظر نظام مراقبة متطور على الحدود العراقية – السعودية ، صحيفة الصباح الجديد ، العدد٧٠٥ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١٠/١٩) ، ص٣.**

[٢٩] **الكويت والعراق يوقعان مذكرة تفاهم بشأن الحدود ، صحيفة العراق اليوم ، العدد٤٨١ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١١/٢٤) ، ص٣.**

الى مشروعات مشتركة في مجال البيئة، والطاقة، والمياه، والسياحة، وغيرها.هذا النوع من الاتفاقات يخفف كثيرا من الضغوط على العراق، ويخلق فرق عمل يحتاجها"[٣٠].

وقد قررت قطر شطب معظم ديون العراق المستحقة في بداية عام ٢٠٠٤ لانها ترى أن خفض الدين مسالة مهمة ، وتوفر للشعب العراقي فرصا لبناء دولة حرة مزدهرة[٣١].

وقد أعلنت دول الخليج العربية الدائنة للعراق رغبتها في أنهاء ديونها على العراق التي قدر بـ(٥٠ مليار دولار) أو التفاوض على تخفيضها[٣٢].

وقد أكد محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي في بداية عام ٢٠٠٦ سعي العراق الى الحصول على اعفاء سخي من ديون مستحقة لدول عربية خليجية ، وقد أعلن العراق في تلك الفترة عزمه مباشرة المباحثات مع دول عربية في الخليج لتسوية ديون قدرها ٤٠ مليار دولار[٣٣].

وقال مظهر صالح قاسم كبير اقتصادي البنك المركزي العراقي " أن تسوية الديون مع دول الخليج العربية ستعالج معظم مشكلات الديون العراقية فيما تمضي قدما تسوية نحو ١٥ مليار دولار مستحقة لدول أخرى مثل الكتلة الشيوعية سابقا" وقال صالح " أن دول الخليج العربية قالت للعراق أثناء الحرب مع العراق الى أن هذه " الاموال كانت في الواقع منحا ، وليست ديونا" وتابع "أن حكومات الخليج عملية وتعرف أن من مصلحتها تسوية الامر " مضيفا " أن تعافي العراق اقتصاديا ستعم فائدته على المنطقة باسرها"[٣٤].

ب–الاستثمار في العراق :–

استقبل رئيس هيئة مياه كهرباء أبوظبي في بداية شهر تموز/يوليو٢٠٠٦ الدكتور كريم وحيد حسن وزير الكهرباء في العراق ، وأبدى استعداد هيئةمياه وكهرباء أبوظبي في التعاون في هذا المجال عبر دعم وزارة الكهرباء العراقية من جانبه[٣٥].

---

[٣٠] يوسف علاونة ، دعوة كويتية الى تفهم احتياجات العراق حول إسقاط نسبة من التعويضات ، صحيفةالاتحاد الاماراتية ، العدد١٠٣٣١ ، (أبوظبي ، ٢٠٠٣/١٠/١٨) ، ص١٣.

[٣١] قطر تقرر شطب معظم ديون العراق المستحقة ، صحيفة الزمان ، العدد١٧١٦ ، (لندن، ٢٠٠٤/١/٢١) ، ص١.

[٣٢] دول الخليج تلغي وتخفض الديون العراقية ، صحيفة القاصد البغدادية ، العدد٥، (بغداد ، ٢٠٠٤/٣/١) ، ص٦.

[٣٣] العراق يسعى للحصول على إعفاء سخي من ديون خليجية ، صحيفة العدالة ، العدد٦١٣ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١/٢٩) ، ص٥.

[٣٤] وزير المالية :نحن في المرحلة الاخيرة بشأن الديون الخليجية ، صحيفة العدالة ، العدد٦١٠ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١/٢٥) ، ص٣.

[٣٥] كهرباء أبوظبي تؤكد أستعدادها لدعم العراق ، صحيفةالعدالة ، العدد٧٤٢ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/٨) ، ص٥.

وأبدت شركة كي جيل الكويتية(*) استعدادها للمساهمة في اعمار محافظة واسط ، وتنفيذ مشروعات خدمية فيها حيث أن الشركة لها خبرة في مجالات النقل ، والتنظيف ، وتنقية المياه ، ومد شبكات المجاري ، واصلاح الطرق[٣٦].

وقال محمد عبد الله عبد الكريم وكيل وزارة التجارة في أقليم كردستان " أن لدى حكومة أقليم كردستان علاقات تجارية ملحوظة مع دول الخليج ، وسبق أن قامت وفود عديدة من حكومة الاقليم بزيارات مباشرة الى عدد من هذه الدول كالامارات العربية المتحدة ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية ، وحصلت روابط تجارية معها ، كما زارت وفود من تلك الدول كردستان للاطلاع على الواقع الاقتصادي ، والتعرف على مجالات الاستثمار في الاقليم[٣٧].

وفي سبيل تطوير العلاقات التجارية ، وفتح المجال أمام مجيء شركات كويتية الى أقليم كردستان عامة ومحافظة دهوك خاصة للمشاركةفي تطوير القطاع العمراني والتجاري التقى في الخامس من كانون الاول /ديسمبر٢٠٠٦ محافظ دهوك بوفد تجاري من الكويت ، حيث تم تباحث سبل العمل وكيفية إنشاء آلية تسير عليها هذه الشركات وخاصة في مجال بناء المخازن ،وتصدير المواد التجارية المنوعة الى أقليم كردستان[٣٨].

ج.مجال النقل والاتصالات :-

أبرم محافظ النجف في بداية شهر تموز/يوليو٢٠٠٦ اتفاقية مدتها عشر سنوات مع مجموعة "وورلد أستراتيجيك أنيشياتيف" التابعة لمجموعة دبي وساحل العاج لترميم وتحديث مطار النجف الدولي بتكلفة ٣٠٠مليون دولار بما يعادل ١،١مليار درهم أماراتي[٣٩].

ومن جانب آخر بحث وزير النقل السوري مع وكيل وزارة النقل القطرية في نهاية شهر تموز/يوليو٢٠٠٦ بإنشاء طريق بري يصل مرفأ طرطوس بالاراضي العراقية والذي تكفلت دولة قطر بتمويله[٤٠]. وفي نفس الاتجاه أعلنت شركة تشغيل الاتصالات الجوالة العراقية " M-T-C أثير" وأحد

(*) شركة كي جيل الكويتية:- وهي شركة متخصصة في مجال الاعمار وصناعة المواد الانشائية .

[٣٦] شركة كويتية تبدي أستعدادها للمساهمة في أعمار واسط ، صحيفة العدالة ، العدد٧٨٦ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٨/٣٠) ، ص٢.

[٣٧] دول الخليج تتوجه للاستثمار في كردستان ، صحيفة الزمان ، العدد ٢٥٠١ ، (لندن ، ٢٠٠٦/٩/١٤) ، ص١٧.

[٣٨] كوفند عمر ، وفد تجاري كويتي في دهوك لمناقشة سبل تطوير العلاقات التجارية بين الكويت وأقليم كردستان ، صحيفة التاخي ، العدد ٤٩١٢، (بغداد ، ٢٠٠٦/١٢/٦) ، ص٤.

[٣٩] وورلد أستراتيجيك الاماراتية تعيد بناء مطار النجف ب١،١مليار درهم ، صحيفة العدالة ، العدد٧٤٠ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/٥) ، ص٥.

[٤٠] قطر تمول طريقا بريا يربط سوريا بالعراق ، صحيفة العدالة ، العدد ٧٦٠ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/٢٩) ، ص٥.

فروع مجموعة "M-T-C" الكويتية عن مشاركتها في مؤتمر العراق٢٠٠٦ للاتصالات بصفتها الراعية الرئيسية لهذا المؤتمر وتناول فرص تنمية الاعمال في قطاع الاتصالات العراقي أمام نخبةمن كبار المسؤولين الحكوميين والشركات الرائدة في القطاع وموردي التجهيزات ومؤمني الخدمات[٤١].

د–قطاع الوقود :–

اشرت شركة الرحال الكويتية لنقل الوقود بتزويد محافظات الفرات الاوسط والجنوب في شهر تموز/يوليو٢٠٠٦ بمادة البنزين بعد اتفاقها مع وزارة النفط بجلب الوقود على حسابها الخاص لحين اتمام عملية ابرام العقود الجديدة في محاولة للحد من الازمة التي يعاني منها المواطنين في أغلب محافظات العراق[٤٢].

ومن جهة أخرى أظهر تقرير صادر عن وزارة النفط العراقية أن العراق اتفق مع الجانب الكويتي على تشكيل لجنة فنية مشتركة لترتيب الاستثمار الاقتصادي الامثل للجانبين في حقل الرميلة الجنوبي المشترك بين البلدين كل حسب حصته[٤٣].

٤ .العلاقات الانسانية:–

اعلن ملك البحرين حمد بن عيسى ال خليفة في منتصف شهر تموز/يوليو٢٠٠٦ تكفله بمعالجه ٥٠ طفلا عراقيا وأمر بتسهيل أجراءات وصولهم الى المنامة مع ذويهم لتلقي العلاج في جميع مستشفيات البحرين ، حيث كان ملك البحرين وجه الى دعم مؤسسة خيرية من أجل صالح أطفال العراق وبجميع الامكانات المتاحة[٤٤].

وقد أعلنت دولة الامارات وبتوجيه من الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس الدولة ومتابعة الفريق أول محمد بن زايد ال نهيان ولي عهد أبوظبي عن تبني وعلاج وإعادة تأهيل مئات الاطفال العراقيين

[٤١] ام .تي.سي الكويتية تؤكد دعمها لتنمية قطاع الاتصالات في العراق ، صحيفة العدالة ، العدد٧٨٩ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٩/٣) ، ص٥.

[٤٢] عباس رضا الموسوي، شركة كويتية تزود محافظات الجنوب والفرات الاوسط بالوقود ، صحيفةالصباح ، العدد ٨٨٣ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/١١) ، ص١٤.

[٤٣] لجنة عراقية –كويتية لترتيب التعامل مع حقل الرميلة المشترك ، صحيفة المدى ، العدد٧٣٠ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/٢٧) ، ص١.

[٤٤] ملك البحرين يعالج ٥٠ طفلا عراقيا، صحيفة العدالة ، العدد٧٤٧، (بغداد ، ٢٠٠٦/٧/١٣) ، ص٢.

المصابين بامراض خطيرة ومزمنة ويعانون من الاثار الجسدية والنفسية المزمنة بسبب الاوضاع المؤلمة في العراق[٤٥].

وذكر عضوفي مجلس محافظة البصرة الدكتورةسكينة المالكي أن ١٨٥ مريضاً عراقياً مع مرافيقيهم سيعالجون في دولة الكويت على حساب مؤسسة "عبد الله النوري" الخيرية وهم مرضى القلب والسرطان والدماع وأكثرهم من الاطفال[٤٦].

وقد أجرى الفريق علي المؤمن رئيس مركز العمليات الانسانية الكويتي لقاءات في الثاني من كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٦ مع عدد من المسؤولين العراقيين تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين. وأكد المؤمن أن المركز تأسس للعمل الانساني ، وإيجاد فرص لمساعدة المواطنين العراقيين ، ومساعدة المنظمات ،وتسهيل مهماتها الانسانية في العراق[٤٧].

ويبدو مما سبق ذكره أن نمط العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي اتخذ مجالات عديدة، حيث يلاحظ وجود رغبةمشتركة لتوطيد العلاقات بينهما في أغلب المجالات وهناك رغبةخليجية للتواجد الدبلوماسي في بغداد كنوع من الحضور الميداني في الساحة العراقية لتنمية طرق التعاون المشترك ، ناهيك أن دول الخليج العربي تحاول أن يكون لها صدى بالنسبة لمعالجة الملف العراقي وخاصة في مجال إطفاء الديون المترتبة على العراق ، وحماية الحدود ، ودفع الشركات الخليجية للاستثمار في العراق ،وأخيرا تظل مبادرات هذه الدول للتخفيف من معاناة الشعب العراقي وخاصة في المجال الانساني لاتشمل كل أبناء الشعب العراقي الا أنها تسجل كصفحة مهمة في تأريخ العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي.

المبحث الرابع

[٤٥] **الامارات تتبنى علاج وتأهيل مئات الاطفال العراقيين ، صحيفة الصباح الجديد ، العدد٧١٩، (بغداد ، ٢٠٠٦/١٠/١٤) ، ص٢.**

[٤٦] **١٨٥ مريضا من البصرة يتوجهون الى الكويت للعلاج ، صحيفة العدالة ، العدد ٨٣٨ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١١/٤)، ص٣. كذلك أنظر الكويت تتكفل بعلاج ٢٣٥ مصاب بصري بالامراض السرطانية والمستعصية ، صحيفة الاهالي ، العدد١٨٦ ، (بغداد، ٢٠٠٦/١١/١٥) ، ص٢.**

[٤٧] **الفريق علي المؤمن يجري لقاءات مع مسؤولين عراقيين ، صحيفة العدالة ، العدد٨٦١ ، (بغداد ، ٢٠٠٦/١٢/٣) ، ص٣**

رؤية مستقبلية لافاق العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي

يهتم أغلب الباحثين لاستقراء مستقبل العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي لعدة اعتبارات ، لان ضعف أونمو هذه العلاقات لابد أن يكون لها انعكاسات ليس على الطرفين فحسب ، بل على دول المنطقة جمعاء ، ومن هذا المنطلق فمعرفة آفاق المستقبل نوع من أنواع التحسب لتقليل الكلف عند تنفيذ السياسة الخارجية لاي دولة تسعى لتنفيذ أجندتها الخارجية .وفي هذا الاطار يطرح هذا المبحث ثلاث رؤى مختلفة سيتم تناولها تباعا.

المطلب الاول

سيناريو تنامي مضطرد للعلاقات بين العراق ودول الخليج العربي

يتفق أغلب المحللين والمراقبين أن تقدم هذا السيناريو يرتبط بشكل رئيس بعاملين الاول داخلي والاخر أقليمي ودولي وفيما يتعلق بالمحور الاول فان أي تحسن في الوضع الامني والساحة السياسية العراقيةسيكون له أثر على مسيرة العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي باعتبار أن الاستقرار الداخلي هومفتاح التعامل مع دول الاقليم والمنطقةوالعالم بيسر وسهولة، وأن عكس هذه المعادلة ستكون عواقبها وخيمة على العلاقات بين الطرفين ، أما المحور الاقليمي والدولي، حيث أن أي مشاركة أقليمية ودولية في تحسين أوضاع العراق ومنع التدخل من أي طرف لصالح أي أتجاه سياسي داخل العراق سيخفف من التوتر الطائفي والاحتقان السياسي هذا من جانب ومن جانب آخر فان أي جهود لتحسين وضع المواطن العراقي ومشاركةأي طرف لتخفيف من معاناة الشعب العراقي سيكون له أكبر الاثر لبدء خطوات عملية لترميم العلاقات مع دول الخليج العربي.

المطلب الثاني

سيناريو بطيء مضطرد للعلاقات بين العراق ودول الخليج العربي

أن هذا السيناريو له علاقة أيضا بمدى تطور الساحة العراقية فيما يتعلق بالاستقرار الامني ، أذ قد يؤثر أي أضطراب أمني على العلاقات بين الطرفين العراقي والخليجي لان الوضع الداخلي سيشغل القيادة السياسية العراقية بتحسين الاوضاع الداخلية ، وتأخير الاهتمام بعلاقاتها مع الخارج وخاصة مع دول الخليج العربي الا أنه لايعني الانقطاع التام أذ قد تكون الخطوات بطيئة نوعاً ما وهذا قد لايخدم مسيرة العلاقات بين الطرفين ويجعلها تتخلف عن الامال التي يعلقها المراقبون لتحسين العلاقات بينهما.

المطلب الثالث

سيناريو استمرار الوضع الراهن للعلاقات بين العراق ودول الخليج العربي

قد يكون هذا السيناريو يمتاز بنوع من الوسطية اذا جاز التعبير لانه قد يتأرجح بين النمو والبطء المضطرد ، لاسيما أن حسم ملف الامن في العراق لازال غير حاصل في ظل استمرار عدم الاستقرار ، لكن قد لايكون هناك تأثيرات جوهرية على طبيعة العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي ، حيث أنها قد تستمر هذه العلاقات بنوع من التأقلم مع تطور الاوضاع الداخلية للعراق.

الخاتمة:-

أن المتامل للعلاقات بين العراق ودول الخليج العربي سيلاحظ وجود تغيرات مهمة خاصة بعد

الاحتلال الامريكي للعراق وهو ما حاول هذا البحث أن يثبته ، حيث أن تطور مجالات العلاقات بين الطرفين أصبحت واضحة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ، لكن هذه التطورات لم تصل الى مستوى ازدهار العلاقات بين الطرفين لاسيما أن التواجد الدبلوماسي الخليجي في العراق لازال ضعيفا بالرغم من فتح أغلب سفارات العراق في تلك الدول ، ناهيك أن الاستثمار الخليجي في العراق يواجه كوابح عديدة لعل من أبرزها عدم أستقرار الاوضاع الامنية ، وتباين الحضور الاقتصادي بين محافظات العراق، حيث تشهد منطقة كردستان حضورا واضحا ومكثفا ، بينما تفتقر باقي المحافظات من تواجد مكثف بالرغم من وجود بعض المشاريع التي تنفذها شركات خليجية في بعض المحافظات الوسطى والجنوبية.

المهم أن العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي لها من الامكانية أن تتطور نحو النمو والاندفاع الطبيعي وهو السيناريو المرجح حصوله في المستقبل المنظور على أقل تقدير ، بالرغم أن البطء وبقاء الاوضاع الامنية غير جيدة سيخفف من حدوث هذا السيناريو ، حيث أن المستقبل قد يطرح مفاجات تبطل أو تدعم من تطور أو ضعف العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي.